موارد المؤسسة

موارد المؤسسة:

تنقسم إلى: رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم والإدارة والموارد التكنولوجية.

الموارد المالية: هي الأموال التي تستخدمها المؤسسة لتوفير ما تحتاجه لعملية الإنتاج أو شراء المواد الخام والأدوات والآلات وغيرها من المستلزمات، فأي مؤسسة تحتاج إلى التمويل، وتحصل عليه عن طريق الاقتراض أو الأموال الخاصة.

التمويل بالأموال الخاصة: ينقسم إلى التمويل ذو الطابع الداخلي والتمويل ذو الطابع الخارجي.

أ- **التمويل عن طريق الأموال الخاصة ذات الطابع الداخلي:** كل نشاط تقوم به المؤسسة يهدف إلى تحقيق نتيجة محاسبية إيجابية، جزء منها يستخدم لتغطية الخطر الذي يتعرض إليه الملاك وأصحاب المؤسسة والمتمثل في خطر عدم تحقيق أرباح، ومنه عدم استرجاع أموالهم المستثمرة في المؤسسة، وجزء يستخدم لتسديد حقوق المساهمين في شكل أرباح أسهم، وجزء ثالث يستخدم لإعادة استثماره في مشاريع جديدة مستقبلية، وهو ما يسمى التمويل الذاتي. والتنازل عن الموجودات.

- **التنازل عن الموجودات:** يتمثل المورد هنا في ثمن التنازل عن الاستثمارات بعد اقتطاع الضريبة على القيمة المضافة.
- **التمويل الذاتي:** يمثل التمويل الذاتي مجموع الاهتلاكات والمخصصات السنوية والأرباح المحققة بعد خصم الضرائب والأرباح الموزعة. وهو من أكثر أنواع التمويل استعمالا، خاصة في المراحل الأولى للمؤسسة. وينقسم إلى نوعين:

- **التمويل الذاتي المستخدم للصيانة:** هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتكون عموما من الاهتلاك.

- **التمويل الخاص بالتوسع:** وهو استعمال الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، وهو يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة على التوزيع.

هناك عدة أشكال وطرق للتمويل الذاتي، منها:

- ✓**تدوير الأرباح:** أي إعادة استثمار الأرباح في مشاريع المؤسسة ذاتها بدلا من توزيعها أو الاستثمار في مشاريع أخرى خارج المؤسسة.
- ✓**تقليص النفقات:** هو عبارة عن تمويل غير مباشر من خلال تخفيض النفقات والمصروفات لتوفير جزء من الأموال للتمويل.

- ✓**التمويل عن طريق الموردين:** من خلال الحصول على المشتريات من المورد مع تأجيل الدفع، وهو يعتبر قرض قصير الأجل بدون فوائد قد يسمح بتمويل نفقات أخرى.
- ✓**التمويل عن طريق العملاء:** أي الحصول على ثمن البيع مقدما واستخدام هذه الأموال في التمويل، مع الالتزام بتوفير الطلبية في الموعد المتفق عليه مع العميل.

ب- التمويل عن طريق الأموال الخاصة ذات الطابع الخارجي: عند تأسيس المؤسسة وقبل البدء في النشاط يتقدم المساهمون بأموال تسمى بالأموال الجماعية التي تعتبر أموال خارجية. فيما بعد يمكن أن تقرر المؤسسة الرفع أو الزيادة في رأس مالها. كما يشمل التمويل عن طريق الأموال الخاصة ذات الطابع الخارجي حصص مقدمة من حسابات المساهمين وإعانات التجهيز.

- **رفع رأس المال:** هو عملية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، وتتم من خلال الطرق التالية:

- **عن طريق الحصص النقدية:** يتم استخدامها لما تكون القيمة الذاتية للأسهم تفوق القيمة الاسمية لها، حيث يتم إصدار أسهم بسعر بيع أكبر من القيمة الاسمية للسهم، ويمثل الفرق علاوة الإصدار.
- **عن طريق الحصص العينية:** من خلال تقديم عقارات، مخزونات بضائع، أدوات ومعدات.

- **تحويل الديون إلى الأسهم:** في حالة تعرض المؤسسة لعجز في الخزينة أو عدم كفاية رأس المال العامل، يتم إصدار أسهم بمبالغ مساوية لقيمة الدين لدى موردي المؤسسة.
- **إدماج الاحتياطات أو علاوات الإصدار:** تحويل الاحتياطات إلى رأس المال وإصدار أسهم مقابل ذلك يعتبر من بين الطرق الخارجية للتمويل بما أنها تعتبر من حقوق المساهمين، كونها أرباح سابقة لم يتم تسديدها لهم. كذلك الحال بالنسبة لعلاوات الإصدار.

- **حصص مقدمة من حسابات المساهمين:** هذا النوع هو أكثر مرونة مقارنة بعملية رفع رأس المال، ومعدل مردودية هذه الحصص يتم طرحه من قيمة الأرباح الجماعية.
- **إعانات التجهيز:** يتم تقديمها عادة للمؤسسات الصغيرة عندما تهدف لتحقيق أهداف ذات المصلحة العامة، كمحاربة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل، عند خلق مؤسسات جديدة، في حالة الابتكار أو في حالة اقتصاد المعرفة.

التمويل عن طريق الاستدانة:

في غالب الأحيان تعتبر الموارد الخاصة غير كافية لتمويل احتياجات ونشاطات المؤسسة سواء عند تأسيسها أو من أجل تطويرها، لهذا تلجأ المؤسسة إلى الموارد الخارجية من غير مساهميها أو مشاركيها أو التمويل الذاتي. فيتوجه مسيرو المؤسسة إلى البنك أو أي هيئة مالية أخرى لطلب قروض منها، وماهية القرض أن تحصل المؤسسة على رؤوس أموال أو سيولة تحتاج إليها لمدة زمنية معينة على أن ترجعها مع فائدة في نهاية تلك الفترة.

تعتبر الاستدانة حصول المؤسسة على أموال من الغير لاستخدامها في فترة زمنية محددة متفق عليها مقابل عائد متفق عليه يتمثل في الفائدة الممنوحة لأصحاب هذه الأموال. وللاستدانة أشكال متعددة تتمثل في: التمويل البنكي، التمويل عن طريق الهيئات المالية، التمويل المباشر (البورصة).

التمويل البنكي:

البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول على الأموال من الجمهور في شكل ودائع تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو للعمليات المالية. والقرض هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة هيئة مالية بالمقترض.

القروض هي أساس النشاط البنكي، فهي تجارته وموضوع عمله وهي عبارة عن فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت، أي تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين: الفارق الزمني والخطر. وتختلف القروض التي تمنحها البنوك فيما بينها في ثلاثة نقاط: المدة الزمنية، موضوعها، الضمانات التي ترافقها.

أنواع القروض:

- **القروض قصيرة الأجل:** هي قروض الاستغلال تستخدم لتمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق. تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها خلال نفس السنة المالية.
- **القروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبعة سنوات، تلعب دورا مهما في تطوير بعض النشاطات مثل البناء والتصدير، التجهيز الصناعي.
- **القروض طويلة الأجل:** تفوق مدتها سبعة سنوات، تتمثل خاصة في تدخلات البنوك في الأسواق المالية، فتساهم في تمويل الاقتصاد، عادة ما توجه لتمويل الاستثمارات الكبيرة.

إلى جانب هذه القروض تمنح البنوك قروضا أخرى موجهة لعملية التجارة الخارجية مثل الاعتماد المستندي.

التمويل عن طريق الهيئات المالية:

الهيئات المالية هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور. أي أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير (أموال الجمهور في شكل ودائع)، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.

أنواع القروض الممنوحة:

- **القروض العقارية:** هي قروض طويلة الأجل تستخدم لتمويل عملية اقتناء محل تجاري، والضمان بالنسبة لهذه القروض يتمثل في الرهن الحيازي لهذا المحل وكذا الرهن العقاري لمسكن طالب القرض.
- **الائتمان الإيجاري:** هو قرض متوسط الأجل يمنح للمؤسسات فرصة الاستفادة من الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت وهذا بدون شرائه، ويكون لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة تدفع سنويا.
- **قروض الاستهلاك:** هي قروض قصيرة الأجل تمنح للأشخاص من أجل التسديد الفوري للسلع التي يريدون الحصول عليها.

التمويل المباشر (البورصة):

هو عبارة عن التمويل الذي يتم على مستوى سوق الأموال. والسوق المالي هو ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتريها بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها الجمع أو المكان الذي يتم فيه، شرط توفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق، حيث تكون أثمان أي ورقة مالية واحدة في أي لحظة زمنية.

التمويل المباشر هو تحويل الفائض من الموارد المالية من المدخر إلى المتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل.

أساليب التمويل المباشر:

أساليب التمويل المباشر عددها من عدد أنواع الأوراق المالية الخاصة بتحويل الفائض من الأموال، بمعنى عدد القيم المنقولة التي تمكن تداول الفائض من السيولة بين المتعاملين الاقتصاديين من القطاع غير البنكي.

القيم المنقولة: هي تلك الأوراق المالية أو المستندات القابلة للمفاوضة والتي تمثل إما حقوق الاشتراك في الملكية، وإما حقوق الإقراض أي أنها تمثل حق دين، وبذلك تعود بدخل على حاملها.

- **القيم المنقولة ذات الدخل الثابت:** هو عبارة عن فائدة ثابتة للتوظيف، ومن أمثلة هذا النوع من القيم نجد أذونات الصندوق، أذونات الخزينة، السندات التقليدية.
- **القيم المنقولة ذات الدخل المتغير:** أي مكافأة قيم حق الملكية وهذا عن طريق اقتطاع من الربح المحقق والموزع من المؤسسة (ربح الأسهم)، ومن الأمثلة عن هذا النوع من القيم نجد الأسهم، حصص المؤسسين.

الموارد المادية:

هي مجموعة من القيم المادية الضرورية لضمان الإنتاج المستمر للسلع، وتوفير الخدمات وأداء العمل في المؤسسة. ويقصد بها مجموع الأصول المنتجة التي تحتاجها المؤسسة من أجل إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة، وهي تضم المواد الأولية، أجهزة الإنتاج المختلفة والآلات والمعدات ومعدات النقل، وأيضا الأصول الثابتة المتمثلة في المباني والأراضي.

المواد الأولية:

هي أي مواد غير مجهزة تستخدم لتزويد عملية التصنيع. وتعد المواد الأولية مهمة بالنسبة للمؤسسة كونها تؤثر بشكل كبير على جودة المنتجات، لهذا تولي المؤسسة اهتمام كبير لاختيار مورديها والتفاوض معهم فيما يخص الجودة، الأسعار ومواعيد التسليم. وعلى المؤسسة التحكم في استخدام التقنيات التي تسمح لها بـ:

- تحديد نقطة الطلب لإعادة التموين حتى يتم تفادي الانقطاع في المخزون.
- تصنيف المواد وفقا لسرعة دوران المخزون قصد التقليص من زمن الوصول إليها.
- تنظيم المخازن بشكل يسمح بالحركة السهلة داخلها.
- تأمين نظام معلومات فعال يتيح تسجيل وفحص المعلومات المتعلقة بالكميات المتبقية، وتكاليف المواد.
- القيام بعملية الجرد المحاسبي والفيزيائي وفق القواعد الموضوعة.

معدات الإنتاج:

خلال عملية الإنتاج تقوم المؤسسة بتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة معتمدة في ذلك على معدات الإنتاج. وعملية التشغيل السليم والصيانة الدورية لمعدات الإنتاج يضمن فعاليتها لأطول فترة ممكنة.

محاسبيا يجب اختيار الاهتلاك المناسب الذي يتوافق مع معدل التغير التكنولوجي لهذه المعدات. أما من ناحية التسيير فيجب تخصيص بطاقات لتدوين المعلومات المتعلقة بالمعدات التي تسمح بالمتابعة الجيدة لها واتخاذ القرار بشأن استبدالها أو الإبقاء عليها. تشمل هذه المعلومات: الرمز، التسمية، سنة الحيازة، تكلفة الحيازة، المورد، نمط الاهتلاك.

الموارد البشرية: هي كافة ما تحتاج إليه المؤسسة لإنجاز أعمالها سواء كانوا إداريين أو عاملين أو فنيين أو خبراء. ويمكن تقسيم الموارد البشرية إلى قسمين:

- **الفئة المنتجة:** وهي مجموعة العمال التي تساهم بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج والمتواجدة في قسم الإنتاج وقسم الصيانة مثل المهندسين والتقنيين.
- **الفئة غير المنتجة:** هي الفئة التي تساهم في عملية الإنتاج بطريقة غير مباشرة مثل المسيرين ومراقبي العمال وأعوان الأمن والنظافة.

لابد للعنصر البشري أن يمتلك الخبرة والمهارات والقدرات اللازمة حتى تتمكن المؤسسة من القيام بأعمالها وتحقيق الثروة والإيرادات. تختلف خصائص الموارد البشرية من مؤسسة لأخرى وذلك حسب تطور مستوى معارفهم وكفاءاتهم وقدراتهم ومقدار توافر هذه العناصر لدى الأفراد.

الموارد المعلوماتية: تتمثل في قدرة المؤسسة واستطاعتها على أن يكون لديها قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات التي تحتاج إليها. تلعب المعلومات دورا هاما لمساعدة المؤسسة في تسيير أعمالها، التزويد بالبيانات حسب الحالة، إمكانية وضع التوقعات الصحيحة للمستقبل، وتحسين نوعية القرارات المتخذة. وتستمد المؤسسة المعلومات من مصدرين أساسيين:

- مصدر داخلي يتمثل في المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية، مستوى المبيعات وتطورها عبر الزمن، مستوى المخزون، الإنتاجية والمردودية، المؤشرات التسييرية.
- مصدر خارجي يتمثل في حالة الأسواق، المنافسين، المنتجات الجديدة، التكنولوجيات الجديدة، سلوك الزبائن، التشريعات والقوانين، السياسة الضريبية والتسعيرات الجمركية، المعطيات الخاصة بالاستهلاك.

التكنولوجيا:

هي الأدوات أو الوسائل التي تستخدم لأغراض علمية تطبيقية والتي يستعين بها الفرد في عمله لإكمال قواه وقدراته، وتلبية حاجياته. كما تعرف من منظور أوسع بأنها عملية شاملة تقوم بتطبيق العلوم والمعارف بشكل منظم في ميادين عدة لتحقيق أغراض ذات قيمة عملية للمجتمع. فهي الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة الفرد ورفاهيته.

من أجل الاستمرار في السوق والمحافظة على سمعتها ومركزها التنافسي، على المؤسسة البحث عن سياسات فعالة لحيازة التكنولوجيات الجديدة والإبداعات التكنولوجية التي تضمن استمراريتها وبقاءها.

هناك عدة طرق للحصول على التكنولوجيا:

- ✓وظيفة البحث والتطوير كمصدر لترقية الإبداع التكنولوجي وتحقيق منتجات جديدة.
- ✓عقود التعاون التي تسمح باقتسام التكاليف والأخطار والعمل على البحث المشترك لتطوير التكنولوجيات.
- ✓شراء التراخيص، وتعتبر أسهل وأسرع طريقة للحصول على التكنولوجيا واقتحام أسواق جديدة وتوسيع قائمة المنتجات، كما أنها أقل خطورة وأقل تكلفة.
- ✓شراء مؤسسات أخرى، وتعتبر أيضا سريعة لكسب الوقت ولاكتساب التكنولوجيا.
- ✓اعتماد البحث والتطوير الخارجي، كأن تكلف المؤسسة مكاتب دراسات، مراكز بحث، مكاتب الاستشارات التقنية والجامعات لتبني مشاريع بحث تكنولوجي يخصها.